# الاسباب الحقيقية لاضطراب سوق الذهب

**حققت اسعار الذهب خلال الاسبوع الماضي ارتفاعا حادا في الاسواق العالمية ، فبلغ سعر اونصة الذهب ٣٨٧ دولارا في سوق لندن ، واذا ما عرفنا بان سعر اونصة الذهب قد حدد في عام ١٩٧١ من قبل الولايات المتحدة الاميركيه بـ ٣٥ دولارا يتجلي مدى الانحطاط الذي وصل اليه الدولار الاميركي في سوق العملات الحرة .**

فقد تعرض الى نسبه من الانخفاض تزيد عن عشرة أضعاف سعره الرسمي .

وخلال العام الحالي فقط ارتفع سعر أونصة الذهب بحوالي ١٦٥ دولارا ، وينوهم الخبراء في سوق الذهب والعملات بان ميل اسعار الذهب الى الارتفاع سوف لن يتوقف ما دامت حمى التضخم المالي في العالم الراسمالي تتجه باستمرار نحو التفاقم .

فما هي الاسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ؟

ان عرض التداول النقدي هي احدى الصفات المهابه التي تسم تفاقم الاقتصاد الراسمالي في مرحله ازمه الراسمالية العامة ، اذ ان الافراط في اصدار الاوراق النقدية وبالتالي انخفاض قيمتها كما هو الامر بالنسبة للدولار الاميركي في هذه الايام هي ظاهره دائمة في البلدان الرأسمالية ولا سيما بالارتباط باقتصاد الدول الامبريالية الذي يميل بسبب الازمة العامة للنظام الراسمالي الى اخفاء الطابع العسكري لهذا الاقتصاد .

ان اضطراب اسعار الذهب وميلها باستمرار نحو الارتفاع يرتبط ارتباطا وثيقا بازمة النظام الاقتصادي الراسمالي الذي يشكل التضخم مظهرا من ابرز مظاهر هذه الازمة فقد وصلت نسبة التضخم في الولايات المتحدة الاميركية للسنة الجارية بحدود ١٤٪ وهي اكبر نسبة تضخمية مر بها الاقتصاد الامريكي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وان هذه النسبة من التضخم تعني على الصعيد العملي ارتفاعا في أسعار السلع من ناحية وتعني من الناحية الاخرى تدهورا في القوى الشرائية للعملات الراسمالية المتداولة وبصورة خاصة الدولار الاميركي . الامر الذي يخلق الحوافز لدى مالكي رؤوس الاموال النقدية الضخمة سواء كانوا اشخاصا او مؤسسات راسمالية او جهات حكومية للحفاظ على مستوى هذه الثروات بعيدا عن المآكل الناجم عن التضخم وذلك عن طريق استبدال جزء من رؤوس الاموال النقدية بالثروة الذهبية .

ان اقبال المؤسسات الراسمالية المختلفة في ظروف الازمة العامة للراسمالية نحو التكالب على جميع المدخرات النقدية الذهبية يعيد الى الاذهان ذلك الميل الذي كان يتجلى لدى الراسماليين في جمع الذهب وادخاره ابان الازمات الراسمالية الدورية التي كان يعاني الاقتصاد الرأسماليمنها قبل تحول الرأسمالية الى مرحلة الامبريالية .

ان الازمة العامة للاقتصاد الراسمالي المعاصر التي تتجلى باشد حالات الفوضى في التداول النقدي الراسمالي ، تؤدي من جديد الى نشوء تلك الميول التي تشتد باستمرار لدى الراسماليين والمؤسسات الراسمالية المعاصرة نحو التهافت على اقتناء الثروات الذهبية الخاصة .

كما ان الصراع بين مختلف الاقطار الرأسمالية من اجل الاستحواذ على حصص اكبر من الاحتياطات الذهبية يشكل في الظروف الراهنة مظهرا من مظاهر اشتداد التناقضات بين الاقطار الامبريالية نفسها . ذلك لان هذه الاحتياطات الذهبية يمكن ان تخدم كوسيلة هامة في الصراع الاقتصادي بين الدول الامبريالية نفسها وكوسيله لتوسيع الاستقلال الراسمالي في العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتخلفة والضعيفة النطور .

ويعزو الخبراء في الاقتصاد البرجوازي هذه الزيادات الجنونية في ارتفاع اسعار الذهب الى اندفاع الدول البترولية ولا سيما العربية منها نحو شراء الذهب اذ طلبت هذه الدول من البنوك السويسرية والالمانية شراء كميات من الذهب من الاسواق العالمية ، ورغم ان دول الاوبك وبعض اثرياء عرب النفط يدخلون كمشترين لكميات من الذهب من الاسواق العالمية خوفا من التضخم المالي وعدم استقرار اسعار الدولار ، غير ان موجة ارتفاع اسعار الذهب ليست الا تعبيرا عن تضافر مجموعه من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تتصل بطبيعة الاقتصاد الراسمالي المعاصر الذي يعاني عيوبا بنيوية ملازمة لا يمكن الخلاص منها ضمن اطر العلاقات الانتاجية الراسمالية .

هذا ويمر الاقتصاد الراسمالي في مرحلة جديدة من مراحل الركود الاقتصادي في مختلف الاقطار الراسمالية وبدرجات متفاوتة من الحدة تتجلى في بطء وتائر النمو الاقتصادي وتوسيع ظاهرة التشغيل غير الكامل للطاقة الاقتصادية المادية والبشرية في الراسمالية وازدياد البطالة . سواء منها البطالة الكاملة أو المقنعة او الموسمية .

ومما يلفت النظر بان ازمه الركود التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي تترافق مع زيادة الميول التضخمية في الاقتصاد ففي الوقت الذي تنخفض فيه نسبة الانتاج الصناعي المطروح في السوق الراسمالية بسبب الميول لدى الراسمال التجاري والتجار لتخفيض مخزوناتهم من البضائع خوفا من الكساد وتتدهور ايضا القوة الشرائية لدى السكان ولا سيما جماهير الشغيلة ويتحدد نظام الاستهلاك ، ولكنه بالرغم من ذلك فان نسبة التضخم تميل الى الارتفاع وتحقق اسعار البضائع وخاصة بضائع الاستهلاك الواسع للجماهير ارتفاعات جديدة .

ان ازمات الركود الاقتصادية والكساد التي عرفتها الراسمالية قبل دخولها في مرحلة الازمة العامة كانت تؤدي الى ميل اسعار البضائع بسبب ازمة فيض الانتاج وانخفاض القوة الشرائية لدى الجماهير الى الجمود وحتى الى الانخفاض ، غير ان ازمة الركود الاقتصادية الراهنة تترافق مع زيادة التضخم وارتفاع اسعار البضائع . وهي ظاهرة مناقضة ، لا يمكن فهمها الا من خلال فهم الدور الذي اصبحت تلعبه الدولة الاحتكارية في الاقتصاد الامبريالي المعاصر ، حيث تتشابك الاحتكارات الخاصة واحتكارات الدولة وحيث يخضع جهاز الدولة الامبريالية الاحتكارية للطغمة المالية وتلاحم معها بهدف التدخل في الشؤون الاقتصادية للبلاد لمصلحة الاحتكارات . فراسمالية الدولة الاحتكارية توحد قوة الاحتكارات مع قوة الدولة في جهاز واحد من اجل اثراء الاحتكارات وقمع الحركة العمالية وحركات التحرر الوطني وانقاذ النظام الراسمالي واشاعة العسكرية في اقتصاد الدول الامبريالية من اجل شن الحروب العدوانية التوسعية . وتسخر الاحتكارات الراسمالية الكبرى جهاز الدولة لضبط الاجور ومقاومة نضالات الطبقة العاملة ، واستغلال ملكية الدولة في مصلحة الاحتكارات عن طريق طلبات الدولة على البضائع ولا سيما الاسلحة ، ومساعدة المؤسسات الراسمالية الكبرى ماليا في حالات الصعوبات المالية والافلاسات التي تتعرض لها .

وبكلمة فان نظام راسمالية الدولة الاحتكارية هو من اهم الادوات التي تؤدي الى آلية التضخم المالي الذي لا يعرف الحدود ومن اجل الاساءة الى اوضاع الجماهير الكادحة من ناحية وزيادة ارباح الاحتكارات من الناحية الاخرى .

ان الاوساط الراسمالية الاحتكارية في ظل ظروف التضخم المالي تضطر للجوء الى اتخاذ بعض التدابير المالية والاقتصادية بهدف الحد من التضخم باتجاه الالقاء باعباء التضخم على عاتق الجماهير الكادحة، ومن بين هذه التدابير ، رفع الفائدة المصرفية على الايداعات الطويلة بغية التأثير على حجم التداول النقدي في السوق الراسمالية ، كما تلجا الى رفع معدلات الفائدة المئوية على القروض للتأثير في مستوى التضخم المالي .

فقد وصلت الفائدة على القروض الى حدود (١٣٪) الامر الذي يترك اثاره السلبية من ناحية اخرى على تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الراسمالي ويؤثر بصورة خاصة على حجم العمالة في المجتمع ويزيد تفاقم البطالة ، ويضعف القوة الشرائية لدى الجماهير .

جاء في جريدة النداء البيروتية بان معدلات البطالة ارتفعت خلال شهر اب الماضي الى ( ٦ بالمائة ) مقابل ( ٧ره بالمائة ) خلال شهر تموز وتشير « دائرة العمل » الاميركية بان اسباب هذا الارتفاع في معدلات البطالة لا ترجع الى زيادة عدد القوة العاملة التي تتطلب فرصا جديدة من العمل ، بل الى حركة تسريح العمال التي تتزايد في العالم الراسمالي .

ان سياسة تجميد الاجور التي تلجا اليها الدوائر الراسمالية كاحدى التدابير لمعالجة التضخم النقدي بالرغم من التدني المتواصل للاجور الفعلية للعمال لها نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة الاثر ليس فقط لها نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة الاثر ليس فقط على تعميق الركود الاقتصادي عن طريق اضعاف القوة الشرائية للعمال بل وعلى تفاقم الصراع الطبقي ضد نظام الاستغلال الراسمالي .

كما ان السياسة التي تلجأ الحكومات الراسمالية اليها في ميدان تقليص النفقات الاجتماعية تترافق مع اسوأ النتائج على اوضاع الجماهير الكادحة .وتلقي بعبء الازمة الاقتصادية على الجماهير بينما تحافظ على مستوى الارباح الاحتكارية التي يجنيها الراسماليون .

ان كل التدابير التي تعمد الراسمالية اليها للخروج من أزمتها لا تفعل الا بتعميق أزمتها بصورة اكثر حدة وهي توفر الشروط الموضوعية لتصاعد نضال الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة من اجل اسقاط النظام الرسمالي ، نظام الاستغلال والبؤس والحرمان .

■



افريقيا الوسطى:

# بوكاسا: نهاية عميل

**لم يكن مستغربا أن يسقط جان بيديل بوكاسا امبراطور افريقيا الوسطى بعد ثلاثه عشر سنه من حكم بلد الـ ٢٫٦٣ مليون نسمه حكما دمويا لم ينحمل حتى احتجاج طفل .**

مجزرة الاطفال بداية سقوط بوكاسا

كذلك لم يكن مستغربا ان تكون فرنسا — ديستان منورطة في الانقلاب الذي اطاح به ، حتى ولو كانت هي صاحبه الفضل الاساسي في تمديد ولايته الى هذه الفترة الطويلة المظلمة ، فقد تصرفت ازاء « مسالة بوكاسا » باتسجام تام مع خطوط سياستها الخارجية .

لقد بدا ان نجم الطاغية بوكاسا قد بدا بالافول منذ المجزرة التي ارتكبها في حق أولاد المدارس . ففي شهر ايار الماضي أكدت منظمة العفو الدولية ان مائتي طفل من اولاد المدارس قد قتلوا في اثر قيامهم بتظاهرات في شهري كانون الثاني ونيسان الماضيين ، احتجاجا على فرض زي جديد للباس المدرسي . اذ كان تغيير الزي يعني كلفة اضافية ( ١٠ جنيهات ) ، لا يستطيعون تحملها ، كما كان معروفا بان احدى زوجات بوكاسا هي صاحبة المتجر ، الوحيد الذي يبيع هذا اللباس المدرسي .

ولم تكن ردة فعل بوكاسا تنسجم مع ما كان يقال انه كان ينوي أن يدخل مدرسة الكهنوت (!) — فقد أمر باعتقال الاولاد المتظاهرين ، الذين اقتيدوا الى سجن بانغوي ، العاصمة ، حيث تعرضوا للضرب والتعذيب والخنق او القتل بالرصاص .

ووفقا لما ذكره احد الشهود فقد كان بوكاسا في السجن يشرف على « معاقبة » الاولاد بنفسه لبلة مجزرة نيسان . وذكر الشاهد ان احد الاولاد صرخ « الموت للامبراطور » فما كان من بوكاسا الا ان صرخ به : « انت الذي ستموت » واطلق النار على راسه، ثم تحول نحو طفل آخر وقال له : « ساريك ماذا نفعل بالاولاد الذين يسيئون التصرف » ، ثم فقأ عينيه بالعصا !

لقد اثارت المجزرة غضبة شديدة ، خاصة في أفريقيا . وبدا من شبه المؤكد ان أيام بوكاسا معدودة ، خاصة وان فرنسا سنده الاساسي الوحيد، لم يعد في وسعها الاستمرار في الاغداق على « رجلها في بانغوي » دون أن تستثير النقمة الافريقية خاصة في منطقة النفوذ الفرنسي في القاره . بل وتعرضت الحكومة الفرنسية لحملة شديدة شنتها الاوساط التقدمية الفرنسية خاصة . وادرك الرئيس ديستان ان مصلحته في الداخل ، والمصالح الفرنسية في الخارج تتطلب ان تتخلى باريس عن « رجلها في بانغوي » . ولا شك بدات ان ذاك فكرة التخلص منه. وبالفعل لم تقف فرنسا دورها في الاطاحة بالامبراطور بل اعترفت به دون مواربة وان كانت قد حاولت ايجاد الغطاء الافريقي اللازم حتى لا تبدو وكانها المبادرة والمخططة والمساعدة في تنفيذ الانقلاب .

ان المغزى الوحيد في حكاية بوكاسا الذي رفضت فرنسا قبوله على اراضيها وتركته في طائرته في المطار بنتظر من يستقبله على ارضه ، بكمن في حقيقة باتت معروفة . فما أن يفقد الحاكم العميل قدرته على خدمة مصالح اسياده او ما أن يستنفذ دوره ، حتى يطيح به اسياده انفسهم ، ويصبح منبوذا حتى عند اعنابهم يرفضون منحه حق اللجوء الى اراضيهم .

ان نهاية طاغية مثل بوكاسا ما كان يمكن ان تكون عادية . ولكن هذا لا ينفي حقيقة ان فرنسا قد عملت بسرعة واستبقت الامور لترتب بديلا ملائما . وليست مصادفة ان البديل ، الرئيس الجديد ديفيد داكو ، قد حرص على الاعلان بانه سيشذ عن الموقف الافريقي وسيقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا العنصرية. فقد جاءت به فرنسا — المزود الرئيسي للاسلحة ، لجنوب افريقيا — كما كانت قد جاءت ببوكاسا من قبله ، وعد باشر « الخدمة » فورا .